

اجتهادُ المُحدَثين في القول بالاكْتفاء " اجتهادهم في الكلمة "

حسين عبد العباس عسر
جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية- قسم اللغة العربية
alteab.iraq@gmail.com

أ.م.د. ضرغام علي محسن
أستاذ في جامعة الكوفة/ كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية

**The diligence of the speakers in saying that
they are satisfied with their diligence in the
word**

Hussain Abdul-Abbas Osur
teacher / in the directorate of education in Najaf

Asst. Prof. Dr. Dhergham Ali Muhsin
Professor at the University of Kufa / College of Basic
Education

Abstract:

The research revolves around the afford of the modernists in the word as they made it a sentence or take the place of the sentence and suffice it for the completeness of the meaning without the need for interpretation and appreciation, but it is sufficient if the denominator, the context and the clues help the full meaning , and the reaserch had had the word in the language , In their division of the sentence that they suffice with appreciation and interpretation of the meaning as a basis for that, and they did not need to complete the pillars in what they called the words sentences if the meaning is complete and it is better to be silent with the context, and they called this word that is satisfied with many names that will be dealt with in the research.

Key words: the efficiency, the word, patterns, what acts as a sentence

ملخّص:

يدور البحث حول اجتهاد المُحدِّثين بالكلمة إذ جعلوها جملة أو تقوم مقام الجملة والاكْتفاء بها لتمام المعنى من غير حاجةٍ إلى التّأويل والتّقدير، وإنّما يُكتفى بها إذا أعان المقام والسّيباق والقرآن على تمام المعنى، وقد تناول البحث الكلمة في اللغة، وتعريفها وتقسيمها عند المُحدِّثين، إذ اعتمدوا في تقسيمهم للجملة التي يكتفون بها عن التّقدير والتّأويل المعنى كأساس في ذلك، ولم يحتاجوا إلى تمام الأركان في ما أسموه من الكلمات بالجملة إذا كان المعنى تامًا يحسن السيّكوت عليه مع السّيباق، وقد أطلقوا على هذه الكلمة المُكتفى بها العديد من المُسمّيات التي سيّتناولها البحث.

الكلمات المفتاحية: الاكْتفاء، الكلمة، أنماط، مايقوم مقام الجملة..

المقدمة:

تعدُّ الكلمةُ اللبنةُ الأساسيّةُ في تشكيلِ الكلام، وبنائه، وبها تتنمُّ المعاني التي تُسبِّغُ في التّواصلِ، وللكلمة دورٌ جليلٌ؛ لأنّها تقومُ مقامَ الجملةِ مع السِّبَاقِ ويُكتفى بها عن الجملةِ عندَ كثيرٍ من المُحدِّثين ولا تحتاجُ إلى تقديرٍ شيءٍ آخرَ غيرَها، فتكتفي بالاسم وحده، أو بالفعل وحده، أو بالحرف وحده، وهذا ما نجدهُ صريحاً عندَ الدِّكتور أحمد عبد السّتار الجوّاري، أو الدِّكتور كريم حسين الخالدي، أو الدِّكتور علي عبد الفتاح الذي يُسمِّيها الجملة المُقتصرّة أو المُكتفية، أو الدِّكتور ضرغام علي محسن الذي بنى إطرحة الدِّكتوراه { الاكْتفاء في نهج البلاغة } على الاكْتفاء بالكلمة وبعض أجزاء الجملة، وجعلها تقوم مقام الجملة وذلك بمعونة السِّبَاقِ، لذا فالمُحدِّثون لا يشترطون في الجملة تمام أجزائها لفظاً إذا كان المعنى تاماً ويحسُن السِّكوتُ عليه، وقد أطلقوا على كُلِّ واحدة من هذه الكلمات التّامة المعنى مسمياتٍ اجتهدوا فيها، منها الجملة المُكتفية، أو الجملة المُقتصرّة، أو الجملة البسيطة، أو الجملة غير الإسناديّة، أو الجملة الناقصة، أو الكلمة التي تقوم مقام الجملة وغيرها مما سنتعرّضُ له.

الكلمةُ في اللّغة:

ذَكَرَ ابنُ فارس (ت ٣٩٥ هـ) ((الكافُ، واللامُ، والميمُ أصْلان: أَحَدُهُما يَدُلُّ عَلَى نُطْقِ مُفْهِمٍ، وَالْأُخْرُ عَلَى جِزَاحٍ، فَالْأَوَّلُ الكَلَامُ، تُقَوَّن: كَلِمَتُهُ أَكْلِمُهُ تَكْلِيمًا؛ وَهُوَ كَلِيمِي إِذَا كَلَمَكَ أَوْ كَلَمْتَهُ.... وَالْأَصْلُ الْأُخْرُ الكَلِمُ، وَهُوَ الجُرْحُ؛ وَالْكَلامُ: الجِراحاتُ، وَجَمْعُ الكَلِمِ كَلُومٌ أَيْضًا. وَرَجُلٌ كَلِيمٌ وَقَوْمٌ كَلَمَى، أَي جَزَحَى))^١، والكلمة فيها ثلاثة أوزان، من ثلاث لغات ((كلمة على وزن نَبِقة، وتجمع على كَلِم كَنَبِق، وكلمة على وزن سِدْرَة، وتجمع على كَلِم كَسِدْر، وكلمة على وزن تَمْرَة، وتجمع على كَلِم كَنَمْر))^٢، ويرى ابنُ جَنِّي (ت ٣٩٢ هـ) أَنَّ مَادَّةَ {ك،ل،م}، مهما تقلبت فدلالتها واحدة وهي الشدّة، والقوّة، وعنده {ك،ل،م} منه الكلم للجرح، وذلك للشدّة^٣، وإنَّ التّأثّر هو نتاج الرّبط بين {الكلم}، و{الكلام} كما عليه العُكبري (ت ٦١٦ هـ) ((إِنَّ الكَلَامَ مُسْتَقٌّ مِنْ {الكلم}، وَهُوَ الجُرْحُ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا التّأثيرُ، والكلمة كذلك لِأَنَّ الحُرُوفَ الأَصُولَ مَوْجُودَةً فِيهَا، وَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى، وَهِيَ جُزْءُ الجُمْلَةِ التّامَّةِ الفَائِدَةِ، وَالجزءُ يُشَارِكُ الكُلَّ فِي حَقِيقَةِ وَضْعِهِ))^٤، لِأَنَّ الجُزْءَ بعضُ الكلِّ وله أن يقوم مقامه.

الكلمةُ في اصطلاح المُحدِّثين وتقسيماتها:

تعد الكلمة واحدة من الأُسُسِ المهمّة التي اعتمدها المُحدِّثون واجتهدوا فيها حتى قالوا بالاكْتفاء بها وأقاموها مقامَ الجملةِ وذلك لأنّهم لم يخضعوا لنظريّة العامل التي توجب وجود العامل والمعمول ولم يخضعوا للإسناد الذي يُحْتَمُّ عليهم وجود أركان تامّة في الجملة، وقد أطلقوا على هذه الكلمة التي اكتفوا بها عدة مسميات، ضمن اجتهادهم في الجملة، والكلمة هي بوابة الجملة العربيّة ولها كيان معلوم يقول الدِّكتور إبراهيم أنيس: ((والكلمة وإن كانت ذات مفهوم واضح في أذهان كل النّاس نراها تظفرُ بجدلٍ على حدٍ كبيرٍ من المُحدِّثين من اللغويين حين حاولوا تعريفها وبيان

حدودها))^٥، فالحال مع الكلمة لم يتغيّر في الخلاف على تعريفها عن القدماء بل قد يكون زاد كثيراً، بسبب التطور الحاصل في اللغة والتواصل العالمي وتداخل اللغات فيما بينها، واختلاف أساس التعريف للكلمة، فمنهم من اعتمد على الشّكل، ومنهم من اعتمد على الشّكل والصوت، ومنهم من اعتمد على النّبر^٦، وبعض اللغات النّبر يكون في أول كلماتها، وبعضها يكون النّبر في أواخرها.

يقول فنديرس في كيفية إنتاج الكلمة: ((تُنتج الكلمة من ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأن يُستعمل استعمالاً نحويّاً ما))^٧، وقد اتفق كلُّ من الدكتور {إبراهيم أنيس}، و{استيفن أولمان} على تعريف {بلومفيلد} كاشهر تعريف للكلمة التي يُنطقُ بها في إطار علم اللغة، وهذا التعريف هو: ((الكلمة: هي أصغر صيغة حرّة))^٨ وأكّد الدكتور إبراهيم أنيس أن بلومفيلد كان يُريد ((أن يتفادى اعتبار مثال أداة التّعريف والبناء الجارّة من الكلمات))^٩، فهو لا يعتبرها كلمات، كونها غير قادرة على الاستقلال بنفسها، وهي الوحدة اللغويّة الأصغر التي يُنطقُ بها معزولة عن غيرها، ومستقلّة في وجودها وهي الشّكل ذي المعنى الذي به تكوّن قولاً، وهذه الحرّيّة التي اكتسبتها الكلمة جعلت منها ذات دلالات يستعين بها المتكلم في إيصال المعنى إلى المتلقّي ويكتفي بأفصر العبارات، ولا حاجة معها إلى التّأويل والتّقدير ما دام المعنى وصل إلى المتلقّي تام وحسن السيّكوت عليه.

ولا يرى الدكتور إبراهيم أنيس داع لهذه الحيرة والتّعقيد في بيان مفهوم الكلمة سواء من القدماء، أو من المحدثين، لوضوح اللغة، وخلوها من التّعقيد، ويعرفها الناس كأسماء، وأفعال وذلك من قوله: ((وبرغم هذه الحيرة في تحديد الكلمة بين القدماء والمحدثين فإنّ اللغة تتضمّن من العناصر الواضحة الاستقلال في لفظها ومدلولها، وهي التي يعرفها النّاس بالكلمات ككُلّ الأسماء، والأفعال وتلك هي التي تكون الكثرة الغالبة من عناصر أيّ لغةٍ من اللّغات، وهي التي يبلغ من موضوعها لفظاً، ومعنى أن يتعرّف عليها الطّفل الصّغير بعد زمن قليل من تعلّمه لغة أبويه ويشترّك في تمييزه الجاهل والمتعلم))^{١٠}؛ وهو يرى أن الجانب الصّوتي قاصر عن تحديد حدود الكلمة لأنّ الجملة أثناء النّطق بها لا يمكن تمييز بعضها عن بعض لعدم وجود عنصر صوتي يُحدّد بداية، ونهاية الكلمة في أثناء الكلام المتّصل)) (ففي قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} [البقرة: ١٨٣] يصعب عليه أن يُحدّد نهايات الكلمات، أو بدءها إلّا إذا كان على علم بالدلالات، من أجل هذا يُقال لنا أنّ الأساس الصّوتي لا يصلح وحده للتمييز بين حدود الكلمات في الكلام المتّصل، وليست اللغات في الحقيقة إلّا كلاماً متّصلاً، ويندر في الاستعمال العادي أن يكتفي المتكلم بكلمة واحدة للتعبير عمّا يدور بخده))^{١١}؛ فما يدور في خلد المتكلم يُكتفى فيه بكلمة واحدة إن استطاع إيصاله إلى المتلقّي من غير تكلف وذلك بمعونة السّيق.

وينقل الدكتور تمام حسّان عن أوتو جيسبرسن {Jespersen} في كتابه {فلسفة القواعد} ((أنّ الكلمات وحدات لغويّة، ولكنّها ليست وحدات أصوات، وليس في التحليل الأصوات لنسق من الأصوات المنطوقة ما يكشف لنا عن عدد الكلمات التي يتكوّن منها هذا النّسق، ولا عن الحدّ الفاصل بين كلمة، و كلمة))^{١٢}؛ وهذا مُعتمد على السّيق، ووحدة النّص الواحد، وأنّ الدّلالة

المعجمية لا تفي ببيان الكلمات إلا في سياق الجملة، وبه يستطيع المُتكلِّم أن يُعبّر عمّا يُريد إيصاله ولو بكلمة واحدة.

ويقترح الدكتور تمام حسان تعريفاً {للكلمة} يَنفُوقُ ووظيفتها العربية قانلاً: ((بأنها صيغة ذات وظيفة لغوية معينة ...، وتقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تُفرد، أو تُحذف، أو تُحسّى، أو يُغيّر موضعها، أو يُستبدل بها غيرها في السِّياق؛ وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد))^(١٧)، فهي ذات مساحة حرّة؛ لأنّها تدور مدار إيصال المعنى فيُكتفى منها بما تُؤدِّيه من دلالة بمُعاضدة السِّياق.

ويُعلّق الدكتور عبد الكريم حسين على قول تمام هذا بقوله: ((ويكون بذلك للكلمة حرّيتها في الحركة داخل السِّياقات المختلفة؛ لكونها تحمل دلالة أولية قادرة بفضلها أن تُشكّل ظلال معانٍ كثيرة، وتتمظهر بتمظهرات تجعلها دالّة على المعنى الثّوّاة وعلى المعاني الثّانوية في أن واحد))^(١٨)؛ باعتبار أن الدكتور تمام حسان يرى أن للكلمة المكتنفة بالسِّياق، والقرآن مساحة وحرّية واسعة، بها يُمكن أن يُعبّر المُتكلِّم عن المعاني بما يشاء من دون الحاجة إلى أركان إسناد تام في الجملة، وبكفي حصول المعنى فيُكتفى به.

ويرى الدكتور عبد العظيم المطعني أن الكلمة المُكتنفي بها يُمكن أن تكون جملة بسيطة من قوله: ((وفيه تبدو اللغة في أبسط مظاهرها لأن دلالتها هي الفكرة الواحدة البسيطة سواء أكانت دلالة مستقلة أو بطريق الإشتراك مع الفاظ أخرى مثل التّرادف))^(١٩)؛ فأبسط مظاهر اللفظ هي {الكلمة} ويرأها فكرة واحدة بسيطة يُمكنها أن تُؤدي المعنى المُراد من غير حاجة إلى تقدير، وذلك بمعونة السِّياق والقرائن.

ويُعرّف الدكتور محمد المبارك الكلمة بأنّها: ((الوحدة اللغوية دون الحرف، والصّوت، وإن كانت الكلمة تتكون من حروف، ذلك أن الكلمة ذات دلالة واضحة، وهي في حالة الانفراد بخلاف الحرف فليس له دلالة))^(٢٠)؛ وقد فرّق بين الحرف، والصّوت ولا يعدّهما كلمة، لعدم اشتغالهما على معنى مُستقل لهما، وهذه الدلالة والمعنى نجدّه صريحاً في الكلمة حتى في حالة الإنفراد، فدلالة الكلمة الواضحة هذه مع السِّياق تُنتج جملة مكتفية مع تمام المعنى.

ويرى الدكتور محمد الجوادى أنّ هناك عيّنات لفظية خاصّة لا مُطلقاً لكُلّ مُتحدّث، بمعنى أنّهُ يستطيع إيجاد كلمات جديدة ينطبق عليها تعريف الكلمة، ويرى أنّ هذه الفكرة ترقى أن تكون نظرية فيقول أنّها: ((مجموعة من المفردات اللغوية التي يستعملها هؤلاء النّاس ...))^(٢١)؛ مُستعينين بالسِّياق والقرائن التي تُحيط بالكلمة فتجعلها ذات معنى ويتعدد معناها بحسب سيقاها.

وعرّف الدكتور محمد علي الخولي في معجمه {معجم علم اللغة النظري} الكلمة، بتعريف يكاد ينطبق على جميع الكلمات في اللغة عامة، والعربية خاصّة إذ قال: ((الكلمة أصغر وحدة لغوية ذات معنى، وقد تتكون من صوت واحد، أو أكثر كما تتكون من مورفيم واحد، أو أكثر، كما تتكون من مقطع واحد، أو أكثر مما تتكون من جذر بزوائد، والكلمة شكل صوتي وآخر كتابي كما لها نوع صرفي، ونوع نحوي، أو وظيفي، والكلمة إمّا أن تكون كلمة محتوى، وإمّا أن تكون كلمة وظيفة))^(٢٢)؛ وهو بهذا يكون قد أعطى للكلمة مساحة واسعة وجعل لها وظيفة مُطلقة في تحصيل المعنى الذي يُكتفى به.

وقد عرّف الدكتور صالح بلعيد الكلمة بقوله: ((هي الوحدة اللفظيّة الدُّنيا التي تتّركب مع بعض الحروف الهجائيّة، وقد تدلُّ على معنى معيّن {وضع}، وقد لا تدلُّ على معنى كأن تكون مجرد صوت، أو تكون كلمة مهملة {لم يضعها الواضع} وتسمّى لفظة؛ لأنّ جماعة حروف ملفوظة بها هكذا، وقد تكون اللفظة يُقصدُ بها مجموعة الكلمة إذا فصلّ العقد بينها لا تدلُّ على معنى كقولهم {تأبط شراً}، و{سدرة المنتهى})^(١)، فالوحدة الدُّنيا هي أصغر وحدة في القياس، وأنّ هذه الوحدة لا بدُّ أن تكون ناتجة عن الارتباط بسياقها كي تكون جُملة مُكتفية لا تحتاج إلى تقدير أو تأويل.

أمّا تقسيمهم للكلمة فيمكن القول إنّ أغلب المُحدّثين قسّموا الكلمة على أساس لا ((يساء إليها بالتأويل والتقدير))^(٢) فلا بدُّ من الاهتمام بالمعنى الذي توديه، وكانوا يهتمون بتمام المعنى فإذا نقص ركن في الجملة يكون الفيصل المعنى ولا يُلتجأ إلى التّقدير أو التّأويل بل تكون هذه الجملة التي استغنّت بمعناها بكلمة واحدة مكتفية؛ لأنّ التّقدير والتّأويل ((يُغيّر في المعنى أو يُضعف أثره في النَّفس لأنّ حذف المألوف ذكره إنّما يُراد به غالباً ضرب من المشاركة بين المُنشئ والمتلقّي {قارئاً أو سامعاً} في تصوّر المعنى العام حتى يكون ذلك أبلغ في التّأثير وأدعى إلى الإقناع))^(٣) وهذا الاكْتفاء بالمذكور والانتقال من أركان تامّة إلى كلام يكتفي بكلمة واحدة لهو خير إنتاج لقارئ لا يكون ((سليبيّاً - كما نقول- في تلقّي ما يُلقى إليه، وإنّما يكون التّحول مراعاة لطرد الملل من نفسه وتجديد النَّشاط الدّهني والشّعوري))^(٤) لذا فقد راعى المُحدّثون في تقسيمهم للكلمة المعنى، ولم يرق لهم تقسيم القُدماء يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((قنع اللغويون القُدماء بذلك التّقسيم التّلاثي من اسم، وفعل، وحرف متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان، وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها {الاسم، والكلمة، والأداة} ولمّا حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شقّ الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا يكاد ينطبق على كل الأسماء كما وجدوا أنّ من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال))^(٥) ثمّ بيّن الدكتور إبراهيم أنيس أنهم اعتمدوا في تعريف الاسم أولاً، وأخذوا من المعنى أساساً لذلك فعرفوه ((هو مادّل على معنى وليس الزّمن جزء منه))^(٦)، فهل تعريفهم هذا تام بمعنى أنّه جامع ومانع ((فلما اعترض عليهم بأسماء مثل {اليوم، والليلّة}، ... أخذوا يحوِّرون تعريفهم ويُفسِّرونه تفسيراً خاصّاً ينسجم مع فهمهم للاسم))^(٧) لأنّ أنيس يرى أنّ التّحويين الأوائل قد جرّدوا الحرف من المعنى، وكانت واحدة من أسس التّعريف به أنّه لا يدلُّ على معنى؛ لذا فإنّ أنيس كان يأتي بأدلة قضية من كلام العرب نفسه يستدلُّ بها على أنّ للحروف معانٍ، ولا يخفى أنّ مرادهم من الحروف هاهنا هي حروف المعاني لا حروف المباني التي يتفق النُّحاة أن لا معنى فيها بل تُبنى الكلمات منها فقط، ومن هذه الشّواهد التي أسند الدكتور إبراهيم أنيس كلامه إليها باستتطاق الشاهد من كلام العرب الذي يدلُّ على أنّ للحرف معنى كما في قول الشاعر: مزاحم بن الحارث العقبلي {الطويل}:

غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها ... تصلّ وعن قبض بزيضاء مجهل^(٨)

وردت {على} فيها معنى وهو {فوق} وقد نسبوا الحرف خالٍ من المعنى، وقد وجهوه أنّ بعض الحروف تعمل عمل الأسماء. وقول الشاعر: قطري بن الفجاءة {الكامل}:

فلقد أرائني للرماح دريئة ... من عن يميني مرّة وأمامي^(٩)

{عن} وردت بمعنى ناحية، ووجهها بأنَّ من الحروف ما يُستعمل استعمال الأسماء^(١)،))
يَنْضَحُ من هذه الإشارات السريعة أنَّ فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النُّحاة^(٢)،
وبالمُحصلة يُمكن القول إنَّ النُّحاة اختلفوا قديماً وحديثاً في معيار جهة المقسم والتقسيم هل هو
معنوي أو شكلي، فعلى معيار المعنى قسموا الكلمة إلى ذات معنى في نفسها وغير ذات معنى و
هو الحرف، والأول أمَّا مع الزمن أو بدونه والأول الفعل والثاني الاسم.
أمَّا معيار التَّيكل فقد جعلوا للاسم أدوات وللعمل أدوات والحرف لا يقبل علامة من علامات الاسم
والفعل، وقد قسم أمير المؤمنين {عليه السَّلام} الكلمة على أساس المعنى ((فَالأَسْمُ: مَا أَنبَأَ عَنِ
المُسَمَّى، وَالفِعْلُ مَا أَنبَأَ عَنِ حَرَكَةِ المُسَمَّى، وَالحَرْفُ مَا أَنبَأَ عَنِ مَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ))^(٣)
فالكلمة بحسب معيار المعنى تختزل معاني عميقة كثيرة مُمكن أن يُكتفى بها مع السِّياق، والواقع
اللغوي المستعمل بحسب المنهج الوصفي العربي ينقل لنا أنَّ العرب في كلامها المُفيد كانت تكتفي
بالاسم مرة وبالفعل أو الحرف مرة أخرى، فهناك كثيرٌ من الكلمات المفردة المكتفى بها بمعونة
السِّياق.

لذا فإننا نجدُ المعنى معياراً حتى في المُصطلحات التي أقام عليها النُّحويون النَّحو فالكوفيون
اعتمدوا إطلاق لفظ {الأداة} على حروف المعاني التي أطلق عليها البصريون {الحروف}، لأنَّ
الكوفيين قد راعوا المعنى في ذلك كون الحروف اسم مُشترك يُطلق على حروف المباني التي تُبنى
منها الكلمات، وعلى حروف المعاني من قبيل حروف الجر، كي يكون المعنى هو الفيصل في
التَّسمية فضلاً عن التَّقسيم كما تقدم الحديث عن ذلك.
وعلى هذا الإسلوب اللغوي المعنوي نزل القرآن الكريم وعلى هذا الرأي بعض القدماء و كثير
من المُحدِّثين الذين سننلَّمس اجتهادهم بالكلمة التي تقوم مقام الجملة في تقديم أمور:

أولاً: الواقع اللغوي المُستعمل والقواعد النَّحوية: كثيراً ما كان يفرض النُّحويون قواعداً نحويةً
لم يتكلَّم بها العرب ولم ترد في كتاب الله تعالى، إمَّا يذكرونها من أجل شحذ الذَّهنية، ولكي يُلتفت
إلى أمور في اللغة وهذا ما نلَّمسه في مقولة سيبويه الشهيرة ((تمثيلٌ وإن لم يتكلَّم به))^(٤)، فهذه
المقولة تُعدُّ بُنية افتراضية للنحو العربي، وهي بناءٌ في الجانب العلمي للغة، وهو تجريدٌ يُتوصَّل
به إلى دلالات الجملة العربية المحتملة التي تكتنُّفها معاني جمَّة، لذا فالمعاني في اللغة يُتوسَّع فيها
، وهذا لا يعني إلزام هذه المعاني بتلك القواعد المعيارية المُفترضة التي لم يتكلَّم بها العرب،
فسيبويه صرَّح بأنَّ الكثير من موارد تمثيله لم يتكلَّم بها العرب، وإذا علمنا أنَّ اللغة لا بُد أن يكون
الغالب عليها الجانب الوصفي، الذي نبَّه إليه سيبويه بمقولة التَّمثيل، حتى لا يكون النَّحو العربي
الذي نزل به كتاب الله الخالد ضحية المعيارية التي تفترض شيئاً والواقع يُنبئُ شيئاً آخر، وهذا ما
نجدُه في أهم نظرية معيارية كتبت النَّحو وقبَّده بقيود لم تكن من واقع اللغة إمَّا فرضتها القواعد
العقائرية المنطقية والفلسفية، فلكلِّ معلول علَّة أخذ منها لكلِّ معمول عامل، مع وجوبهم لأثر العامل
وهو الإسناد كانت القاعدة النَّحوية تفترض وجود أركان تامَّة لا ينقص منها رُكن فإن نقص قدروه
حتى مع تمام المعنى، في حين أن الواقع اللغوي يفترض أنَّ المُخاطب فهم المعنى المُراد واكتفى
به ولا يحتاج إلى تقدير أركان مزعومة تكون خلاف مُراد المُتكلِّم وخصوصاً إذا علمناه حكيمًا

ومُريداً، فالواقع اللغوي يختلف عن القواعد النحويّة المفروضة، لذا فالمُتكلّم في إيصال المعاني للمُخاطب قد يكتفي بكلمة كالاكتفاء بـ{الأسد الأسد} وهو تحذير بيّن لا يحتاج إلى مزيد لدلالة السياق والمقام والقرآن على التحذير، أو الواقع يقتضي الاكتفاء ببعض أجزاء الجملة كما في الاكتفاء بجواب الشّرط دون الفعل، وعلى هذا الواقع اللغوي رأى المُحدثون ضرورة الاستجابة لهذا الواقع فظهرت لنا أنماط في الاكتفاء في ما يقوم مقام الجملة.

ثانياً: أنماط الاكتفاء:

١ - **الاكتفاء بكلمة واحدة:** أكثر المُحدثين على هذا المبني من الاكتفاء بكلمة واحدة إن أدت إلى فكرة، و يلفت النّظر إلى هذا الدّكتور شوقي ضيف ((ظاهرة مهمّة في اللغة العربيّة وهي أنّها لُغة موجزة، و أنّها كثيرًا ما تأتي بكلماتٍ مفردة تؤدّي بها أفكارًا))^(٢٧) وقد ذكر هذه الظاهرة في معرض رده على القائلين بالتأويل والتّقدير وأنّ الكلمة العربيّة تقع مقام الجملة، ويكتفي بالكلمة إن أدت معنى تاماً وهي ما اصطُح عليها بأدائها فكرة، فيكتفي بها من غير حاجةٍ إلى تقدير. وممّن صرّح الاكتفاء بالكلمة وسماها جملة فنديس وذلك من قوله: ((بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة مثل: تعال، صه، لا، وكل واحدة من هذه تؤدّي معنى كاملاً ينتهي بنفسه))^(٢٨)، وهو نمطٌ يكتفي بالكلمة الواحدة وبعدها جملة، وهو أهمّ تصريح من مُحدّث بهذا الخصوص، فكلمة {تعال}، فعل أمر، و {صه}، وهي اسم فعل، والحرف {لا} فهذه كلمات مفردة فنديس يعدها جملة؛ لأنّها قد أدّت معنى كاملاً كما يُعيّر، فهذه الأمثلة الثلاث الّتي قدّمها شملت الاكتفاء بالاسم والفعل والحرف.

أمّا برجستراسر فقال في حقّ الكلمة الّتي يمكن أن تقوم مقام الجملة: ((أكثر الكلام جملٌ ... ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة، أو تركيباتٍ وصفية، أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية. مثال ذلك: النداء، فإنّ (يا حسن) ليس بجملة، ولا قسِم من جملة، وهو مع ذلك كلامٌ، ويُسبّه الجملة في أنه مستقلٌ بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره مظهرًا كان أو مقدّرًا))^(٢٩) فقد عدّ برجستراسر الكلمة ذات المعنى كلامًا يُكتفي بها، ونجد أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس من الممكن أن تقوم الجملة على كلمة واحدة، وقد أشار إلى هذا الدّكتور حسين العقيلي من قوله: ((وأوضح ما يطالعنا في هذا الحدّ أنّ صاحبه لم يلتزم فكرة الإسناد شرطاً في الجملة، إذ يصحّ أن تتركّب الجملة عندهم من كلمة واحدة من غير حاجةٍ إلى تقدير المحذوف))^(٣٠).

أمّا الدّكتور محمّد حماسة عبداللطيف الذي يرى الاكتفاء بالفعل أو الاسم أو كلمات الجواب سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً وسمى ما يُكتفي به بالفعل فقط بالجملة الفعلية الموجزة وما يُكتفي بالاسم فقط أسماها الجملة الاسميّة الموجزة وما تكتفي بالجواب أسماها الجملة الجوابية^(٣١).

وممّن أشار إلى الاكتفاء بالكلمة هو الدّكتور محمد عيد من قوله: ((الدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بال(لا بدية) في فهم الجملة، فالجملة حقيقة هي التي تؤدّي الفائدة الكاملة؛ أمّا تكوينها الشكليّ فلا يُستترّط فيه أن يُوجد في النصّ مسندٌ ومسندٌ إليه، بل تتحقّق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد

تتحقّقُ بكلمةٍ واحدةٍ، إذا أُتتِ المعنى المفيد^(٢٠)؛ إذن هو يكتفي بالكلمة الواحدة إن أفادة معنى يحسنُ السكوت عليه من غير حاجةٍ إلى تقدير محذوف.

ومن المُحدِّثين الدِّكتور على عبد الفتاح الذي يكتفي بالكلمة في قوله: ((الجملةُ القائمةُ على كلمةٍ واحدةٍ مستقلةٌ بنفسها تؤدي فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها، وتنتقلُ إلى السامعِ فكرةً كاملةً تتحصّلُ منها تلك الفائدةُ، نحو قولنا: (صَهْ) لِمَنْ كَثُرَ كلامُه بلا معنى، أو لِمَنْ قال كلمةً واحدةً منكراً، ونحو قولنا: (لا) نهياً، أو نفيًا، أو جوابًا، أو تخويلاً، أو تشجيعاً ... في حالاتٍ خاصةٍ مقصودٍ إليها))^(٢١)؛ وهو تصريح في الاكْتفاء بالكلمة مع سياقها عن التَّقدير.

أمّا الدِّكتور ضرغام علي محسن فقد ذكر الاكْتفاء بالكلمة في تعريفه للاكْتفاء من قوله: ((هو الاقْتصارُ على الملفوظِ مِنَ الكلامِ، وإنْ كان كلمةً واحدةً أو أكثرَ مِمّا لم يحقّقْ عناصرَ الجملةِ التامةِ عندَ التَّحويين، ومنْ ثمَّ يُحتزلُ كلُّ ذلكِ ويُجتزأُ به، والاستغناءُ عنْ غيره مقدراً أو مضمراً، إذا تحصّلتِ الفائدةُ وحسُنُ السكوتُ عليه، لظهور المعنى بالملفوظِ نفسه، واستقلاله عنْ غيره، أو بالقرائنِ المقاليةِ أو الحاليةِ، وهو بخلافِ القولِ بالحذفِ والتقديرِ، المصطنعِ))^(٢٢)؛ فهو يكتفي بالكلمة أو ببعض أجزاء الجملة، ومن موارد الاكْتفاء بالكلمة:

أ - **الاكْتفاء بالاسم:** لقد ذكرَ المُحدِّثون أنْ من الأنماطِ الاكْتفاء بالاسم وأوضح ما ذكروا له هو الاكْتفاء بالاسم في باب الإغراء والتَّحذير، والاكْتفاء بالجواب عن السؤال بالاسم الَّذي يقوم مقام الجملة كما تقدّم في قول فندريس المُتقدِّم، وقول برجستراسر: ((أما الاستفهامُ فهو جنسان في كلّ اللغات: استفهامٌ عن كلمةٍ، واستفهامٌ عن جملةٍ. وجوابُ الأول: كلمةٌ، وجوابُ الثاني: نعم أو لا، فإني إذا استفهمتُ: (متى جئتُ؟)، ودللتُ بذلك على أنْ مجيء المُخاطَبِ [المسؤول] معروفٌ، ولا أجهلُ إلا وقت مجيئه، فيكتفي في الجوابِ بِذِكْرِ الوقتِ بـ (أمس) أو مثل ذلك، فالسؤالُ - هنا - بكلمةٍ، وهي: (متى) في مثالنا، وهي من ظروفِ الاستفهامِ، وأسماءُ الاستفهامِ كـ (مَنْ) و (ما) تقي بهذه الوظيفةِ أيضاً، والجوابُ كذلك بكلمةٍ أو ما يقومُ مقامها))^(٢٣)؛ وقد سمى هذه الجمل المُكتفى بها بالجملِ الناقصة من قوله: ((فأمس وأمثالها جُمْل ناقصة))^(٢٤)؛ فالجواب بكلمة عدّةً برجستراسر يقوم مقام الجملة -وسيتعرض الباحث لمُصطلح {ما يقوم مقام الجملة} في الصفحات التالية- ثم إنَّ القائلين بالحذف عندهم عبارة {محذوفٌ مُرادٌ، يحتاجُ إليه الكلامُ}، فكيف كان يحتاجُ إليه الكلامُ ثمَّ حُذِفَ ((وليت شعري كيف يمكن الجمعُ بين قولهم: (محذوف)، وقولهم: (مُرادٌ يحتاجُ إليه الكلامُ)؟ وإذا كان الكلامُ هو القولُ المفيدُ الذي يحسنُ السكوتُ عليه، فهل يجوزُ جَعْلُ ما لم يُلفظْ به ولم يكن مما قيل، كلاماً؟!))^(٢٥)؛ فالاكْتفاء بالاسم قد ورد في كلام المُحدِّثين، وهو مما اجتهدوا فيه.

ويرى الدِّكتور خليل أحمد عميرة أنَّ الكلمة في جواب السؤال كلمة لتتمام المعنى بها وعدم الحاجة إلى التَّقدير وذلك من قوله: ((وتبقى الجملة تحملُ معنى يحسنُ السكوتُ عليه وتحملُ اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التَّحويلُ فإن سأل أحدهم قائلاً مَنْ حضر؟ وأجيب خالداً فإنَّ كلمة خالد في سياقها تحمل معنى يحسنُ السكوتُ عليه فهي جملة))^(٢٦)؛ فكلمة الجواب {خالداً} عند الدِّكتور عميرة جُملة وقد صرَّح بذلك.

وقد علق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على نصّ لسببويه في التّحذير، بقوله: ((ولست أدري لماذا جعل سببويه والنحاة بعده- (واياك) في التحذير مفعولاً به لفعلٍ مضمّرٍ مع أنّه لمح لمحّة ذكيةً عندما قال إنّ (اياك) بدلٌ من الفعل، وقد أكد المبرّد هذه اللمحةً عندما قال (({ألا ترى أنّ معنى إياك هو احذر، واتق، ونحو ذلك} ^١ فدلالةُ (إياك) هي دلالةُ الفعلِ مع كافيِ المخاطبِ، ولكن قاتل الله البحث عن العوامل)) ^٢؛ وهو يرى أنّ يكتفى في إعرابِ الأسماء المنصوبة، في الإغراء والتّحذير بـ((أنّ نقول عنها: منصوبةٌ على التّحذير أو على الإغراء، أو محذر منه، ومغرّى به)) ^٣؛ من غير تكلفٍ حذف مزعوم لا يحتاج إليه التّركيب.

ويُبدى الدكتور مهدي المخزومي رأيه في باب التّحذير بقوله: ((المقام في هذه المواضع نصبٌ؛ لأنّها داخلةٌ في سياق طلبٍ، غير محمولةٍ على الإسناد ولا على إضافةٍ، وإنّما تقول مثل هذا حين ترى رجلاً يهملُ بالقيام بعملٍ ما، وتدرك إنّ فيما يقدّم عليه خطرٌ، ثم تريدُ إلى أنّ تنبهه إلى ما يواجهه، وتحذره منه، في أقصر لفظٍ وأوجز عبارةٍ، فلا ترى لزماً عليك أنّ تذكرَ فعلاً بعينه، بل لا تجدُ فرصةً أنّ تذكرَ فعلاً بعينه، فيضمُرُ الفعلِ اكتفاءً بقرائنِ الخطابِ، والملابساتِ المحيطةً بالقول، فالأسماءُ في مثل هذه المواضع منصوبةٌ مع التحذير، والتّحذيرُ أسلوبٌ يعتمدُ القرائنِ والدلالاتِ التي تكتنفُ الخطابُ ويكتفى فيه بذكر ما يراذُ إلى التّحذير منه، فلا يُذكرُ معه فعلٌ)) ^٤؛ عبارتهُ {اكتفاءً بقرائنِ الخطابِ}، تدلُّ صراحةً في قوله بالاكتفاء بالاسم في باب التّحذير.

وفي هذا قال الدكتور كريم حسين ناصح: ((وأرى أنّ هذه الصيغ في التحذير باستعمال الضمير المنفصل (إياك) أو الواو أو الاسم المحذر منه وحده هي صيغٌ ثابتةٌ للتعبير عن هذه المعاني، فكلُّ صيغةٍ تختصُ بمعنى لا يصحُّ التغييرُ فيه أو التأويلُ أو التقديرُ لأنّه متفقٌ على دلالتِهِ، وما الزيادات والتّقديرات إلا أثرٌ من آثار التفكير في العامل وقد أنّ الأوان لتترك هذه التّقديرات، ووصف هذه الجملِ وصفاً دقيقاً وبعيداً عن آثار العاملِ فقولنا (إياك والأسد) توحى بمعنى التحذير من غير تقديرٍ؛ لأنّها صيغةٌ تعارف العربُ على استعمالها لهذا المعنى)) ^٥؛ ولم يحتاجوا إلى تقدير.

ب - الاكتفاء بالفعل: دلّ المُحدثون على نمطٍ آخر من الاكتفاء وهو الاكتفاء بالفعل ولا يحتاج إلى تقدير فاعلٍ محذوف، ففي قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ)) [المائدة: ١]، لم يرض المُحدثون تقدير فاعلٍ للفعلين {يَحْكُمُ}، و {يُرِيدُ}، خلاف ما ذهب إليه المُعربون الذين يوجبون تقدير فاعلٍ لهما لعلّة العامل، فالفعل {يُرِيدُ} هو صلة الموصول الاسمي {ما} الذي هو مفعول به للفعل {يَحْكُمُ} و لفظ الجلالة هو اسم {إنّ} و سياق الآية ودلالاتها تكفي في معرفة الفاعل للفعلين وهو لفظ الجلالة المتقدّم، و تقديره في الفعلين يعني تحصيلٌ للحاصل و عبثٌ في الجملة لم يردّه المتكلمُ فالفعل {يُرِيدُ} ((قائماً برأسه لا فاعلٌ له مذكوراً بعده - و فاعله هو الله تعالى في المعنى إلا أنه في اللفظ قد شغل وظيفة سلبته الفاعلية كونه ورد في هذه الوظيفة أول الأمر - ولا مفعول أيضاً، لذا فهو جملةٌ مكتفيةٌ بفعلها فقط. وقد دلّت على الإرادة الإلهية المطلقة الفخبر به مقتصرٌ على فعلِ الإرادة فقط، ولُفّت النظر إليه دونما شيءٍ غيره)) ^٦؛ فلم يرتض الدكتور علي عبد الفتاح هذا التّقدير لقوله المُتقدّم ويُضيف في شأن تقدير النّحاة فاعلاً مُستتراً في الفعلين ((عَدّ الفاعلُ مستتراً في الفعل {يَحْكُمُ} والفعل {يُرِيدُ} فهي نظرةٌ حركيةٌ (ميكانيكيةٌ) واضحةٌ جيء بها لتسويغ القول: بأنّ لكلِّ فعلٍ فاعلاً، وأنه لا يُوجدُ فعلٌ أو حدثٌ لا فاعلٌ له، أو لا مُحدثٌ له، وكأنّ النّحويّ - بهذه

النظرة - يتعامل مع محسوساتٍ ومادياتٍ، لا مع لغةٍ، وطرق تعبيرٍ، ودلالةٍ مُرادَةٍ مقصودةٍ))^{٥٠}؛ وهذا نمطٌ يُكتفى فيه بالفعل وحده، كما يرد في فعل الأمر كما مثل لذلك فندريس في {تعال}، وغيرهما يرد الكثير.

ويُجيب الدكتورُ ضرغام علي محسن عن ظاهرة الاكْتفاء بالفعل بقوله: ((ولو نظرنا إلى هذه الأفعال نظرةً علميةً وتجاوزنا التحليل المتعسفِ المقتصر على الماديات والمحسوسات، وتمسكنا بوصفها ظاهرة مرهونة بما قصد المتكلم وفهم المخاطب لوجدناها أفعالاً مكتفية تامة المعنى، يحسن السكوت عليها، وهذا ما يؤيده الاستعمال اللغوي في عدم الاحتياج إلى التقدير؛ لأنها تدل على الفاعل بمعناها وهيأتها اللفظية إذ لمّا كان الفعل لا يخلو من فاعل، وإنه لا يحدث شيء من تلقاء نفسه علم الفاعل لا محالة ولم يُحتج إلى علامة تُشير إليه ظاهرةً كانت أو مقدرَةً))^{٥١}؛ فرأى المُحدِّثين في هذا النمط الاكْتفاء بالفعل من غير حاجةٍ إلى تقدير .

ج - الاكْتفاء بالحرف : من المواقع التي تُفارق الجملة العربية الرتابة من وجود الرُكنين أو أحدهما والاقتصار على الفضلات بعد أحرف الجواب تقول: {أقام زيد؟} فيكون الجواب: {نعم}، وتقول اخرى: ألم يقم زيد؟} فيكون الجواب بـ{نعم} أو بـ{لا} {إن صدقت النفي في الأولى، وعكسه في الثانية، وقد ذكرها برجستراسر بقوله: ((أما الاستفهام فهو جنسان في كل اللغات: استفهام عن كلمة، واستفهام عن جملة. وجواب الأول: كلمة، وجواب الثاني: نعم أو لا...))^{٥٢}؛ هنا برجستراسر ذكر موارد الجواب بالحرف.

من المُحدِّثين طاهر سليمان حمودة يقول: ((يجوز قياساً مطرداً عند الإجابة بحرفٍ من أحرف الجواب (نعم، بلى، أجل) أن تحذف الجملة اكتفاءً بورودها في جملة السؤال، كما يجوز أن تذكر، ففي الإجابة [عن] نحو: أقام زيد؟ وأزيد كريم؟ يجوز أن يقال: نعم أو لا، مع حذف الجملة، وفي الإجابة [عن] نحو: ألم يقم زيد؟ يقال (نعم) في تصديق النفي، و(بلى) في إبطاله، مع جواز حذف الجملة. وإذا كان الاستفهام داخلاً على أكثر من جملة جاز حذف الجميع، والاكْتفاء بحرف الجواب، ومنه قوله تعالى: {وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ (١١٣) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُفْرَبِينَ } [الأعراف: ١١٣-١١٤])^{٥٣}؛ وقد تقدّم من الباحث أن هناك واقعاً لغوياً في الاستعمال يُحتم الاكْتفاء بالكلمة أو ببعض أجزاء الجملة يقول عن هذا الواقع في جواب الاستفهام الدكتورُ ضرغام علي محسن: ((واقع اللغة العربية الاستعمالي؛ إذ أن الجواب أسلوب قائم بنفسه له أنماطه المتعددة، وأدواته الخاصة، بتعدد السياق والمقام، وله علاقة وثيقة بأسلوب الاستفهام))، وذكر هذه التُّكئة في واقع الاستعمال والاكْتفاء في اللغة الدكتور علي أبو المكارم الذي يرى أن الجملة يُمكن أن تقوم على رُكن واحد مع تحقق الفائدة ((إذ الفائدة يُمكن أن تحدث، بل إنها تحدث فعلاً مع وجود رُكن واحد فقط في التعبير))^{٥٤} وهذا اكْتفاءً بالكلمة سواء أكانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً، لا بل هو يكتفي حتى بالفضلة دون وجود أي من الرُكنين في الجملة ((وحسبنا أن تُشير هنا إلى أنه في أحوال كثيرة يُنطق بالحال وحده أو بالتمييز وحده دون وجود الرُكنين معاً، وهما المُسند والمُسند إليه))^{٥٥}؛ والمعلوم أن النُحاة يعدون الحال والتمييز من الفضلات وهو لا يقول بالتقدير أو التَّأويل مع الاكْتفاء بهن((و دون حاجة إلى تقديرهما لوفاء

المنطوق بحاجة الموقف))^(٦) ويبين أبو المكارم إمكانية الاكتفاء بحروف الجواب عن الجملة معتمداً على الواقع اللغوي إذ يقول: ((النُّحاة يرفضون أن تتكوّن الجملة من فعلين أو من فعل وحرف أو حرفين أو حرف واسم في غير النِّداء، والواقع اللغوي يكشف عن إمكانية وجود الفائدة مع النُّطق بأي من هذه الصِّغ، بل مع النُّطق ببعض الحروف وحدها كما يحدث في الإجابة عن الاستفهام إيجاباً أو نفيًا بنعم أو لا))^(٧)؛ وهو يرى أنَّ الجملة يُمكن أن تتكون من حروف الجواب فقط ويُطلق عليها جملة؛ لتحقيق الفائدة ((وإذا فمن المُمكن أن تتكوّن الجملة منها وحدها دون حاجة إلى تقدير مُسند ومُسند إليه معها))^(٨) وبهذا تكون أركان الأنماط الثلاثة قد اتَّضحت الصُّورة عنها ولو بنحو الإجمال.

ثالثاً: ما يقوم مقام الجملة:

هذه العبارة قد وردت في كلمات القدماء فقد ذكرها ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) في محضر حديثه عن الصِّلة إذ قال: ((والصِّلة لا تكون إلا جملة أو ما يقوم مقام الجملة، كالظرف))^(٩)؛ فما يقوم مقام الجملة مُصطلح تعرّض له السَّابِقون، حيثُ اكتفى به ابن الشجري عن الجملة التي اشترطوها للصِّلة بالظرف.

وذكرها الفخر الرَّازي (ت ٦٠٦هـ) في معرض حديثه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ {الرحمن: ٢٤}، قال: ((.... وَيُحْتَمَلُ جَبْنِيذٌ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: كَالْأَعْلَامِ، يَفُومُ مَقَامَ الْجُمْلَةِ... فَيَكُونُ كَأَنَّهُ قَالَ: الْجَوَارِي الْمُنشآتُ سَبَبُ الْأَعْلَامِ))^(١٠)؛ فاكتفى بالأعلام وجعلها تقوم مقام الجملة.

وذكر الرّضي (ت ٦٨٦هـ) الاكتفاء صراحةً في شرحه للكافية مُستعيناً بهذا المُصطلح {يقوم مقام الجملة} وذلك في معرض كلامه عمّا يُكتفى به عن الجملة القسمية من كلمات وذلك من قوله: ((ويقوم مقام الجملة القسمية ، أيضا ، بعض حروف التصديق ، وهو : {جبر} بمعنى {نعم}...))^(١١)؛ وهو قولٌ بالاكْتفاء بحرف الجواب عن السُّؤال.

وذكرها ابنُ عاشور (ت ١٣٩٣هـ) كذلك في معرض حديثه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ {الزخرف: ٤٧}، وردت إذا الفجائية في جواب لَمَّا التي تقتضي عند النُّحاة أن يكون جوابها جملة فعلية قال: ((لأنَّ ما في إذا مِنْ مَعْنَى الْمَفْاجَأَةِ يَفُومُ مَقَامَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ))^(١٢)؛ فاكتفى بـ(إذا) عن تقدير جملة فعلية جواب لـ(إذا) لتمام المعنى والاكْتفاء به لما في إذا من معنى يسد مسد الجملة الفعلية.

وقد ذُكِرَ هذا المُصطلح في كتاب {فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام} بالاكْتفاء عن الجملة بحرف الجواب {لا}، في معاملات العقود وذلك من قوله: ((إنَّ حرف الجواب يقوم مقام الجملة لقوله: {لا} وهذا مطرّد حتى في العقود لو قيل لرجل يبيع عليه ببيع: أقبلت البيع؟ قال: نعم، انعقد البيع، ولو قال ولي الزوجة: زوجتك بنتي، فقيل للزوج: أقبلت؟ قال: نعم، انعقد النكاح، ولو قيل له: أطلقت امرأتك؟ قال: نعم، طلقت ... وهلم جرا .. المهم: أن حرف الجواب يغني عن

الجملة سواء بالنفي مثل: لا، أو بالإيجاب مثل: نعم، أو: بلى ((٧))؛ فما يقوم مقام الجملة ذكره ابن عثيمين ومُراده به الاكْتفاء.

وتقدّم قول برجستراسر في حديثه عمّا يُكتفى به عن الكلمة ذكر هذا المُصطلح من قوله: ((والجواب كذلك بكلمة أو ما يقوم مقامها)) (٨)؛ ويقوم مقام الجملة كذلك بعض أجزاء الجملة كأحد جُزئي الشَّرط.

فهذه نُبذة مختصرة ممّن ذكروا هذا المُصطلح ممن سبقوا من أهل اللغة، ولذا المُحدِّثون قد نظّروا لهذا المُصطلح بلباس الاكْتفاء و هذه الأنماط الّتي تقدّم ذكرها هي ما يقوم مقام الجملة، سواء أكان اكْتفاء بالاسم أم بالفعل أم بالحرف، والغاية أنّها دلّت على المعنى المطلوب في مقام النّخاطب، بل أنّها حتى في مقام الحكم الشرعي كعقد {البيع}، أو {الزّواج} الّذي هو من أهم العقود اكتُفي به ولم يحتج إلى تقدير معه.

رابعاً: نماذج من الاكْتفاء بالكلمة:

لقد ذهب المُحدِّثون إلى أنّ ما يُطلق عليه جملة يُمكن أن يُقتصر فيه على المُسند إليه فيُكتفى به دون الحاجة إلى المُسند، أو الاكْتفاء بالمُسند دون الحاجة إلى المُسند إليه، أو الاكْتفاء بغيرهما دون الحاجة إليهما معاً، لذا نجدهم يكتفون بالمُبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو المفعول به، أو في باب الإغراء والنّذير، أو الاكْتفاء بالمنادي، أو الاكْتفاء بالمصادر المنصوبة، أو الاكْتفاء بالظرف، أو الصّفة أو الموصوف، وهذا ما أطلقوا عليه الاكْتفاء بالكلمة في الأسماء، وهناك الاكْتفاء بالفعل عن بقية الأركان في الجملة الاسميّة، وهناك الاكْتفاء في سياق الأدوات.

فمن اكْتفائهم بالأسماء كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، في الآية الكريمة اختلف المُعربون، فمنهم من قال بأنّ المحذوف إمّا المُبتدأ أو الخبر، وهم كلٌّ من السّكاكي (ت ٦٢٦هـ) (٩)؛ والعلوي (ت ٧٤٥هـ) (١٠)؛ وابن هُشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) (١١)؛ فالنّقدير عندهم إن كان المحذوف المُبتدأ {صبري جميل}، أو المحذوف الخبر يُقدِّرون {صبرٌ جميلٌ أمثلٌ من غيره أو أجمل}، وفي كلا الموردين من النّقدير مألَّذي أضافه هذا النّقدير والمعنى بيّن، والنّقدير تحصيل حاصل بل اللفظ من غير تقدير موغل في المعاني الجمّة الّتي يحملها إحياء اللفظ، بخلاف النّقدير الّذي فرضته نظريّة العامل لتكميل شكل التّركيب من تحقيق طرفي الإسناد ولا يُكتب {صبراً} بالنّصب؛ لأنّه قد وُصف، منه قول [الراجز]:

يشكو إلى جملى طول السرى ... صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى (١٢)

المعنى لا يحتاج إلى تقدير ويُكتفى بـ {صبرٌ جميلٌ}، ولا يُضيف شيئاً للمعنى في كون هناك محذوف المُسند أو المُسند إليه ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تُفْسِمُوا طَاعَةَ مَعْرُوفَةَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٥٣]، وحقيقة عدم النّقدير كما يذكّره الذّكتور عبد السّتار الجوارى ((الأول أنّ بعض الأسماء الّتي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإحياء بحيث لا يحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها، الثاني: الاكْتفاء بمجمل ما يدلُّ عليه السياق من معنى الوصف

والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشارُ إليه بضمير، أو نحو ذلك، وهذه كلها طرقٌ في التعبير الفني جنى عليها تمسكُ النُحاةُ بأجزاء الجملة، ولا سيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة، وتقدير ما لم يذكر منها، وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس))^{١٥}؛ فيقيد المعنى بدلاً من تبيانه.

ومما نلمسهُ من المُحدّثين واكتفائهم بالكلمة، واعتبارها جملةً مُكتفية بمعونة السّياق كما عند الدّكتور علي عبد الفتاح الشمري، قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} [الشمس: ١٣] ((ف {نَاقَةَ اللَّهِ} تحذيرٌ بتقدير: {ذُرُوا} و {سُقْيَاهَا} إغراءٌ بتقدير: {الزَّمُوا}))^{١٥}؛ إذ علّق الدّكتور علي عبد الفتاح رداً على تقدير السيوطي (ت ٥٩١١) بقوله: ((والراجح أنّ هذا سببٌ لا مُسوّغ له، فأَيُّ زمانٍ هذا الذي يتقاصرُ أمامَ خالق الأزمان والأكوان كلّها عن الإتيان بمحذوفٍ مزعوم؟! وأيُّ اشتغالٍ قاهرٍ هذا الذي يؤدي إلى تفويت المهمّة فيما لو ذُكرَ هذا المزعوم؟! أو ليس في هذا التسيب والتوجيه تجاوزٌ على الخالق جلّ وعلا؟! ولو كان نظمُ الكلام - بموجب هذا الزعم - بهذا الشكل، أي: {ذُرُوا نَاقَةَ اللَّهِ، وَالزَّمُوا سُقْيَاهَا}، فهل تتساوى دلالتا النصّين: الواقع، والمزعوم؟ وهل تقاصرُ الزمان وضاع المهمُّ لما فُتِرَ ما زعمَ في هذا النصّ؟! إنّ النصّ الكريم بلفظه ونظمه - كما هو في القرآن - قد أدّى الدلالة التي سيق لأجلها فاكتفاء الكلام بـ (نَاقَةَ اللَّهِ) وبـ (سُقْيَاهَا) واقتصاره عليهما فيه من إبراز شأن هذين المذكورين: (الناقة) و (السُّقيا)، والعناية بهما، ولفت النظر إلى معجزة (الناقة) وأنها فتنةٌ لهم، وإلى (سُقْيَاهَا) وأنه مناطُ العِلّةِ والاختبارِ الكبيرِ، دونما ذِكرٍ لما يُرادُ منهم تجاه كلٍّ من (الناقة) و (السُّقيا)، إبعاداً عن الاهتمام بالحدث دون من يتعلّق به الحدث وإشغالاً للذهن بالآية عن سواها فما أبلغهُ من أمرٍ متحصّلٍ، وتوجيهٍ موجبٍ ملزمٍ واقعٍ من نصّب (نَاقَةَ) و عطف (سُقْيَاهَا) عليها، دونما حاجةٍ إلى الفعل المزعوم في كلٍّ منهما كما قال المقدرّون تفسيراً لهذه الفتحة التي وقَرَ في أذهانهم أنه لا بدّ لها من مُسبّبٍ، لو عدمَ لعدمت هي وبما أنّها موجودةٌ ظاهرةٌ، وهذا المُسبّب ليس كذلك، فلا بدّ من تقديره!! فسببُ القول بـ (الحذف والتقدير) - هنا - هو لأجل الفتحة وتسويغها ليس إلّا، ولو كان الأمرُ غيرَ ذلك، فعلى من يقولُ بهذا السبب في هذه الآية وسواها ضابطاً لما يُرى فيها من حذفٍ، أن يجتشم عبءَ هذا القول، وأن يأتي عليه بالدليل القاطع المقنع على تقاصر زمان الإتيان بهذا (المحذوف)، وتفويت المهمّة فيما لو ذُكرَ، والله أعلم بمراده. إنّ الاكتفاء بـ (الناقة) و (سُقْيَاهَا) لهُو إيدانٌ بأنّ كلاً منهما هو معقّد الاهتمام))^{١٥}؛ وقد أوردَ الباحث تمام كلام الدّكتور علي عبد الفتاح في ذكر الاكتفاء في الآية الشريفة لدقّة كلامه وأهميته وخطورته ممّا يجب الالتفات إليه بالدعوة له.

الخاتمة:

الكلمة هي السبيل الذي اعتمده المُحدِّثون في القول بالاكْتفاء واعتبروا الكلمة المُكتفى بها جملة أو تقوم مقام الجملة ، واعتمدوا تقسيم للكلمة لا يُمكن أن يُساء به لها، وأنَّ هناك واقع لغوي مُستعمل يُحتمُّ عدم الأخذ بجميع القواعد المعيارية التي وضعها القدماء، وذكروا أنماطاً للكلمة التي تقوم مقام الجملة.

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

1. الإِتقان في علوم القرآن ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤ م.
2. أصول النحو العربي في رأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
3. الاكْتفاء في نهج البلاغة دراسة في الدلالة النحوية، إطرحة دكتوراة في جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، إعداد الطالب ضرغام علي محسن، إشراف الدكتور ليث قابل عبيد الوائلي، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
4. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت ٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
5. الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
6. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ، الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، عمان - دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
7. التحرير والتنوير«تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، دار التونسية للنشر - تونس، د ط ١٩٨٤هـ.
8. النُّظورُ النُّحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجوه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
9. الجملة العربية في دراسات المُحدِّثين، الدكتور حسين علي فرحان العقيلي، دار الكتب العلمي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٢م.
10. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
11. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٤، ١٤٣١هـ.
12. خصائص التَّعبير القرآني وسماته البلاغيه، د.عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة - القاهرة ، ط١، ١٩٩٢م.
13. دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنية ، الأستاذ الدكتور علي عبد الفتاح محي ، المركز الوطني لعلوم القرآن، العراق - بغداد ، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

14. دلالة الالفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، طه.
15. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة.
16. الرّد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
17. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
18. شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، تح: د. يحيى رشيد المصري، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
19. شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
20. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقّب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ)، المكتبة العنصرية - بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
21. ظاهرة الحذف في الدرس النحوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
22. العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة - الكويت، بدون ط، ١٩٨٤م.
23. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تح: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
24. فضاءات المفردة في الخطاب القرآني، الدكتور عبد الكريم حسين، مركز الكتاب الاكاديمي- عمان، ط١، ٢٠١٨م.
25. فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، الدكتور محمد المبارك، مطبعة جامعة دمشق، د ط، دت.
26. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
27. في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، الدكتور خليل أحمد عميرة، عالم المعرفة - جدّة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
28. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
29. كلمات القرآن لا نستعملها دراسة تطبيقية نظرية لعينات اللفظة، محمد الجوادي، دار الشروق - القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.
30. اللغة، فندريس، ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي و الدكتور محمد الفصّاص، الانجلو المصرية.
31. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
32. معجم علم اللغة النظري، الدكتور محمد علي الخولي، مكتبة لبنان - بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
33. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

34. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
35. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٠هـ.
36. مفاتيح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
37. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح : محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت ، دون ط.
38. من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط ٣، ١٩٦٦م.
39. مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، د ط.
40. نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي- بغداد ، دون ط، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
41. النحو والصرف دراسه وصفيّة تطبيقيه في مفردات برنامج السنّة الأولى الجامعيّة، الدكتور صالح بلعيد، دار هموم للطباعة، والنشر والتوزيع - الجزائر، ط ١.
42. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي.

هوامش البحث:

- ١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة(كلم)، ٥ / ١٣١.
- ٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني الشافعي، ١ / ٢٥.
- ٣) يُنظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ١ / ١٤.
- ٤) مسائل خلافية في النحو، للعكبري، ٣٣ - ٤٠.
- ٥) دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ٣٩.
- ٦) النَّبْر : هو ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها.
- ٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ١٢٤.
- ٨) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ٤٩.
- ٩) دلالة الألفاظ، الدكتور إبراهيم أنيس، ٤٣.
- ١٠) المصدر السابق، ٤٤.
- ١١) المصدر السابق، ٣٩.
- ١٢) المصدر السابق، ٢٢٤.
- ١٣) مناهج البحث في اللغة، الدكتور تَمَّام حَسَّان، ٢٣٢.
- ١٤) فضاءات المفردة في الخطاب القرآني، الدكتور عبد الكريم حسين، ١٨.
- ١٥) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د. عبد العظيم المطعني، ٣٣.
- ١٦) فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربيَّة، الدكتور محمد المبارك، ١٤٩.
- ١٧) كلمات القرآن لا نستعملها دراسة تطبيقية نظرية لعينات اللفظة، محمد الجوادي، ١٥.
- ١٨) معجم علم اللغة النظري، الدكتور محمد علي الخولي، ٣١٠.
- ١٩) النحو والصرف دراسه وصفيَّة تطبيقيه في مفردات برنامج السنَّة الأولى الجامعيَّة، الدكتور صالح بلعيد، ١٩.
- ٢٠) نحو القرآن، الدكتور عبد السَّتَّار الجوازي، ١٣.
- ٢١) المصدر السابق، ١٣.
- ٢٢) المصدر السابق، ١٣.
- ٢٣) من اسرار العربيَّة، د. ابراهيم أنيس، ٢٦٣.
- ٢٤) المصدر السابق، ٢٦٣.
- ٢٥) المصدر السابق، ٢٦٣.
- ٢٦) ورد البيت في الكتاب، ٢ / ١٤٩، وفي شرح المفصل ٨ : ٣٨؛ أدب الكاتب: ٥٠٤؛ تاج العروس (صلل)
- ٢٧) شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، ١٠١.
- ٢٨) يُنظر : من اسرار العربيَّة، د. ابراهيم أنيس، ٢٦٤.
- ٢٩) من اسرار العربيَّة، د. ابراهيم أنيس، ٢٦٤.
- ٣٠) الأمالي، للزجاجي، ٢٣٨.
- ٣١) يُنظر : الكتاب، لسبويه، ١ / ٣٧٦، ٢ / ١١٩، ٢ / ١٧١، ٣ / ٣٤.
- ٣٢) الرَّد على النَّحَاة، لابن مضاء القرطبي، ٥٩.
- ٣٣) اللغة، فندريس، ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص، ١٠١.
- ٣٤) التَّطَوُّر النَّحْوِي لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، برجستراسر، ١٢٥.

- ٣٥) الجملة العربية في دراسات المُحدِّثين، الدِّكتور حسين علي فرحان العقيلي، ٤٤ .
- ٣٦) يُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدِّكتور محمَّد حماسة عبداللطيف، ٩٠ .
- ٣٧) أصول النحو العربي، الدِّكتور محمد عيد، ٢١٨ .
- ٣٨) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنيَّة، الدِّكتور علي عبد الفتاح، ١٢٢ .
- ٣٩) الاكْتفاء في نهج البلاغة، الدِّكتور ضرغام علي محسن، ٨ .
- ٤٠) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٦٥ . وينظر بالمعنى نفسه: في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عميرة ١٣٤ - ١٣٥ .
- ٤١) المصدر السَّابِق، ١٢٥
- ٤٢) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنيَّة، الدِّكتور علي عبد الفتاح الشَّمري، ٥٢ .
- ٤٣) في نحو اللغة وتراكيبها، الدِّكتور خليل أحمد عميرة ١٣٤ .
- ٤٤) المقتضب، للمبرد، ٢/٣١٢ .
- ٤٥) (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدِّكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ١٠٩ - ١١٠ .
- ٤٦) المصدر السَّابِق، ١١٠ .
- ٤٧) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدِّكتور مهدي المخزومي، ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٤٨) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، الدِّكتور كريم حسين ناصح، ١٦٨ .
- ٤٩) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنيَّة، الدِّكتور علي عبد الفتاح الشَّمري، ١٠٦ .
- ٥٠) المصدر السَّابِق، ١٠٦ - ١٠٧ .
- ٥١) الاكْتفاء في نهج البلاغة، الدِّكتور ضرغام علي محسن، ١٣٣، إطروحة دكتوراة
- ٥٢) التَّطوُّر النُّحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٦٥ . وينظر بالمعنى نفسه: في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عميرة ١٣٤ - ١٣٥ .
- ٥٣) ظاهرة الحذف في درس النحوي، طاهر سليمان حمودة، ٢٩١ .
- ٥٤) الحذف والتقدير في النحو العربي، الدِّكتور علي أبو المكارم، ٣٥٢ .
- ٥٥) المصدر السَّابِق، ٣٥٢ .
- ٥٦) المصدر السَّابِق، ٣٥٢ .
- ٥٧) المصدر السَّابِق، ٣٥٢ .
- ٥٨) المصدر السَّابِق، ٣٥٢ .
- ٥٩) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ١ / ٣٥٦ .
- ٦٠) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، ٢٩ / ٣٥٤ .
- ٦١) شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب ، للرّضي الإستراباذي، ١٢١٢ .
- ٦٢) التحرير والتتوير، لابن عاشور، ٢٥ / ٢٢٥ .
- ٦٣) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، ١ / ١٤٢ .
- ٦٤) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ١٦٥ . وينظر بالمعنى نفسه : في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل أحمد عميرة ١٣٤ - ١٣٥ .
- ٦٥) يُنظر : مفتاح العلوم، للخوارزمي الحنفي، ١٣٥ .
- ٦٦) يُنظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلويّ، ٢ / ٦٤ .

- (٦٧) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، ٧٢٥.
(٦٨) الرجز للمبلد بن حرمة في شرح أبيات سيبويه / ٣١٧، وبلا نسبة في أمالي المرتضى / ١٠٧ / ١، وشرح الأشموني / ١ / ١٠٦، والكتاب / ١ / ٣٢١، ولسان العرب (شكا)، وتهذيب اللغة / ١٠ / ٢٩٩، وتاج العروس (شكا).
(٦٩) نحو القرآن، الدكتور عبد الستار الجواري، ٢٥.
(٧٠) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، ٣ / ١٩٠.
(٧١) دلالة الاكْتفاء في الجملة القرآنيّة، الدكتور علي عبد الفتّاح الشّمري، ٥٧ - ٥٨.